Vol. 14, No. 2, May, 2021 ISSN: 2090-5890 & 2735-3222

العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة على تكافؤ فرص التحاق الطلاب بالجامعات الحكومية والخاصة في مصر

أ/ هدى جمال محمد أبو العنين

ملخص

تأثير بعض العوامل الاجتماعية والاقتصادية على تكافؤ فرص التحاق الطلاب بالجامعات الحكومية والخاصة، واستخدم البحث المنهج الوصفى، وتم تطبيق الاستبانة على عينة مكونة من (٧٠١) من أعضاء هيئة التدريس وطلاب الفرق النهائية بكل كلية بجامعتى المنصورة والدلتا ، و توصل البحث إلى مجموعة من المتطلبات ابرزها: تدبير المعونات المادية وو سائل الرعاية الاجتماعية المختلفة للطلبة الذين تعجزهم أحوالهم المادية المادية عن مواصلة التعليم الجامعي رغم مجانيته ، مستوى الخدمات التعليمية بالجامعات الحكومية من مبانى وتجهيزات وخدمات مكتبية وبحثية، والأخذ بالنظم الجامعية الأخرى مثل الجامعة المفتوحة وجامعات الهواء وذلك حتى تتاح الفرص لمن تحول ظروفهم التقيد بقوانين التعليم ناظر الكليات المنفردة بها جامعات أخرى، والاهتمام بأنظمة التوجيه والإرشاد داخل الجامعات حتى يمكن الكشف عن الخصائص العقلية والنفسية والجسمية للطلاب وتوجيههم نحو التخصصات والشعب التي تناسب هذه الخصائص.

Abstract

The aim of the research is to monitor the implications of some social and economic factors on equal opportunities for students to enroll in public and private universities, and the research used the descriptive approach, and the questionnaire was applied to a sample consisting of (701) faculty members and final team students in each college at the universities of Mansoura and the Delta. Research into a set of requirements, the most prominent of which are: the provision of material aid and various means of social welfare for students whose financial conditions are unable to continue university education despite its free, especially those who are superior, and raising the level of educational services in government universities, including buildings, equipment, office and research services, and the introduction of other university systems such as The Open University and the air universities in order to have opportunities for those whose circumstances have transformed to adhere to the regular education laws, to establish colleges in Upper Egypt universities that correspond to the individual colleges in other universities, and to pay attention to the guidance and counseling systems within the universities so that the mental, psychological and physical characteristics of students can be revealed and directed towards the disciplines and people that fit these Properties.

مقدمة

يعد التحاق الطلاب بالتعليم الجامعي هدفا لكل من الطالب والجامعة في نفس الوقت؛ وذلك لتحقيق أهداف العملية التعليمة بها، وقد أكدت كثير من الدراسات على تأثير المستوى الاقتصادي والاجتماعي على الطالب الجامعي ومن هذه الدراسات دراسة الرفوع والقرارعة والتى أكدت على وجود علاقة بين تدني المستوى التحصيلي ودرجة التكيف الجامعي لدى الطلبة وبين المستوى الاقتصادي والاجتماعي. (الرفوع و القرارعة ،٢٠٠٤، ١٤٦).

كما أن التعليم الجامعي الخاص يعد صورة من صور إهدار مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، كما أن التوسع في إنشاء الجامعات الخاصة وتزايد الإقبال عليها سوف يجعل من العامل المادي محورا أساسيا في التمايز بين أفراد المجتمع، وبالتالي يدعم التمايز الطبقي والفوارق بين الطبقات وإفساح المجال للطلاب ذوي القدرات العقلية المحدودة والتحصيل المنخفض للحصول على شهادات علمية عالية، وفي ضوء ما لدى هؤلاء الطلاب من قدرات مادية وسلطة من المتوقع أن يتولوا المناصب العليا وإدارة شئون المجتمع. يعني أن قيادة المجتمع المصري مستقبلا ستكون لفئة من المجتمع. وهذا يعني أن الأفراد يفتقدون لكثير من مقومات القيادة في هذا العصر.

إن اختصاص أبناء القادرين ماديا بفرص التعليم العالي، بينما لا تتاح هذه الفرص لأبناء غير القادرين ماديا، حتى وإن تساووا في مجموع درجات النجاح بالثانوية العامة،سوف يؤدي إلى التمييز الذي يزرع الحقد في النفوس، ويولد العداوة والبغضاء بين أفراد المجتمع الواحد، وفي هذا تأثير على السلام، علما بأن مبدأ تكافؤ الفرص العلمية بين الطلبة يعد من أهم المبادئ الأساسية لنجاح العملية التعليمية والتربوية في مؤسسات التعليم العالي؛ ذلك أن توافر مبدأ تكافؤ الفرص العلمية بين الطلبة سواء أكان ذلك في القبول أو المعاملة في أثناء الدراسة والتدريب أو التقويم والقياس والامتحانات ينبغي أن يجذب الطلبة إلى مؤسسات التعليم العالي ويمكنهم من إكمال الدراسة بنجاح وتفوق. ويجعل مؤسسات التعليم العالي كالكليات والمعاهد والجامعات في موقع القوة والاقتدار، هذا الموقع الذي يمكنها من أداء رسالتها التربوية والتعليمية والتدريبية والاجتماعية في المجتمع المعاصر.

إن هناك أدلة ومؤشرات كثيره تشير إلى أن بعض مؤسسات التعليم العالي تعاني من مشكلة ضعف تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بين الطلبة نتيجة لوجود التمييز الواضح بين الطلبة والتحيز لبعضهم ضد البعض الأخر، فهناك العديد من الفوارق بين الطلبة التي تجعل أعضاء هيئات التدريس والإدارات الجامعية على اختلاف مراكزها ودرجاتها تتحيز لبعض الطلبة وتقف ضد الطلبة الأخرين،علما بأن التحيز لفئه من الطلبة والوقوف ضد فئة أخرى أنما يتناقض كل التناقض مع مبدأ تكافؤ الفرص العلمية والثقافية في المؤسسات التربوية والتعليمية.(الحسن، ٢٠٠٢، ٣٥٨)

فمبدأ تكافؤ الفرص يعد واحد من القيم الأساسية في معظم المجتمعات، وعادة ما يتعلق مبدأ تكافؤ الفرص بالحقوق المدنية والفرص التعليمية وليس بالسمات الشخصية أو القدرات. فقد نصت المادة(٢٦) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن كل إنسان له الحق في التعليم، وعلى أن يكون التعليم مجانيا على الأقل في المراحل الأولى أو المراحل الأساسية أما التعليم العالي فيتاح للجميع على أساس من الجدارة والاستحقاق". ويتضح من نص المادة أن التعليم حق أساسي لكل أنسان بلا أي موانع أو قيود وذلك حتى نهاية التعليم الأساسي والذي يتمثل في الحد الأدنى اللازم لتكوين المواطن الذي يتكيف مع نفسه ومع البيئة التي يعيش فيها. (الخولي، ٢٠١٥، ١٥٥).

ومع ذلك يتضح أن مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بدأ يتآكل وذلك لتأثره الحاد بالطبقية في المجتمع ، فالمؤسسات التربوية والتعليمية لم تعد الجهة الوحيدة التي يمكن أن تقوم بالدور المنوط بها في المجتمع فهي تقوم بغرس وبناء ثقافة الطبقات المهيمنة في المجتمع ، وبدلا من أن تساعد على تعظم مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية والحراك الاجتماعي فإنها تساهم في إعادة الإنتاج الاجتماعي القائم على تكريس دور الطبقات الغنية وسيطرتها على المجتمع، مما يستوجب بالضرورة أن تتجه الجهود - لا - لإصلاح التعليم وحده وإنما - كذلك – للتغيير والتطوير بما يخفف - إلى أدنى درجة ممكنة - من تلك المظاهر الصارخة بالظلم الاجتماعي والتفاوت الطبقي الحاد الذي يبذر الأحقاد وينشر مظاهر التوتر والإحباط. (العجمى، ٢٠٠٧، ٦٠)

وتكافؤ الفرص لا يعني المساواة بالنسبة للجميع بتقديم نفس النوعية، وإنما يعني التأكد من حصول كل فرد للنوع الذي يناسبه من التعليم من خلال طرق مناسبة لتكوين الشخص، يعني ذلك أن يجد كل شخص مكانا في نوع التعليم الذي يناسبه ويعني بحاجاته وذلك من خلال فرص تعليمية متكافئة لتنمية قدرات واستعدادات كل فرد إلى أقصى حد تؤهله له استعداداته وقدراته وذلك دون تفريق بين فرد وأخر على المستوي الاقتصادي أو الاجتماعي، **ويمكن التعبير عن مشكلة البحث في التساؤلات الآتية**

١- ما الإطار المفاهيمي لتكافؤ الفرص التعليمية؟

٢- ما تأثير العوامل الاجتماعية والاقتصادية على تكافؤ فرص التحاق الطلاب بالجامعات الحكومية والخاصة ؟

هدف البحث

يهدف البحث الحالي إلى محاولة التوصل إلى بعض المتطلبات للحد من تأثير بعض العوامل الاجتماعية والاقتصادية على تكافؤ فرص التحاق الطلاب بالجامعات الحكومية والخاصة.

أهمية البحث

تتمثل أهمية البحث الحالي في النقاط التالية:

١. تستمد الدراسة أهميتها من أهمية التعليم الجامعي، والذي يعتبر بمثابة قاطرة التنمية والتطوير في المجتمع وهو من أهم وسائل إعداد الموارد البشرية، ويمثل استثمارًا استراتيجيًا لكل بلد، ويساعد في التنمية ومواكبة سوق العمل.

٢. تبرز الأهمية في تزويد المكتبة العربية بمدخل وإطار نظري مهمً عن العوامل الاجتماعية والاقتصادية وانعكاساتها على تكافؤ فرص الالتحاق بالجامعات الحكومية والخاصة.

٣. يمكن أن تستفيد عدة جهات من الدراسة الحالية كوزارة التربية والتعليم، ووزارة التعليم العالي، والباحثين، المختصين بمجال التعليم العالي.

٤. معرفة إلى أي مدى يتم تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية في الجامعات المصرية الحكومية والخاصة.

منهج البحث وأداته

تم استخدام المنهج الوصفى نظرا لملاءمته لطبيعة البحث الحالى، ولتحقيق بعض أهداف البحث ، تم تصميم استبانة مقدمه إلى عينة من من أعضاء هيئة التدريس والطلاب بجامعتى المنصورة والدلتا للوقوف على متطلبات الحد من انعكاسات بعض العوامل الاجتماعية والاقتصادية على تكافؤ فرص التحاق الطلاب بالتعليم الجامعي الحكومى والخاص.

الدراسات السابقة

١. **دراسة Otero (2006) بعنوان** "المساواه فى التعليم العالى فى اسبانيا والمملكة المتحده"

هدفت الدراسة: إلي الكشف عن التكافؤ في التعليم الجامعي في أسبانيا والمملكة المتحدة في الفترة من (١٩٩٩: ٢٠٠٤) و قد توصلت الدراسة إلى نتائج منها:

- التأكيد على أهمية تكافؤ الفرص التعليمية في التعليم الجامعي حتى في ظل المتغيرات التي تواجهه
- ضرورة الربط بين سياسات وضع القوانين والتشريعات والسياسات التنفيذية في التعليم الجامعي التأكيد على أن تكافؤ الفرص التعليمية وسيلة الوصول في التعليم الجامعي.

٢. **دراسة Lopez (2009) بعنوان "تكافؤ الفرص فى التعليم العالى الاسبانى"**

هدفت الدراسة: إلى الكشف عن تطبيق مبدأ مساواة الفرص في التعليم الجامعي في اسبانيا. وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: ضرورة أن يكون التعليم الجامعي متاحا للجميع دون النظر لأصولهم الاجتماعية والاقتصادية، التأكيد على أهمية تطوير الجامعات لمواجهة الطلب الاجتماعي في ظل المتغيرات الاجتماعية.

٣. **دراسة أبو ليل(٢٠١٤) بعنوان "الذكاء الروحي وعلاقته بأنماط المعاملة الوالدية والمستوي الاقتصادي والاجتماعي لدي طلبة المرحلة الثانوية في منطقة الناصرة "**

هدفت الدراسة: إلى معرفة أثر المستوى الاقتصادي والاجتماعي للطلبة المرحلة الثانوية وعلاقتها بالذكاء الروحي، واستخدمت المنهج الوصفي الارتباطي المقارن، وتوصلت الدراسة إلى أن علاقة المستوى الاقتصادي والاجتماعي لدى طلبة المرحلة الثانوية بالذكاء الروحي وعلاقته بأنماط المعاملة الوالدية علاقة طردية.

٤. **دراسة الشمري (٢٠١٩) بعنوان "العلاقة بين المستوي الاقتصادي والاجتماعي والتكيف الجامعي للطالبات في الجامعات الأهلية بمدينة الرياض"**

هدفت الدراسة: إلى الإسهام في رفع كفاءة مؤسسات التعليم الجامعي الأهلي، وذلك من خلال التعرف على العلاقة بين المستوى الاقتصادي والاجتماعي، والتكيف الجامعي للطالبات في الجامعات الأهلية بمدينة الرياض في متغيرات (الدخل، نوع السكن، ومصروف الطالبة، وعدد أفراد الأسرة، الحالة الاجتماعية)، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وتوصلت الدراسة إلى ضرورة قيام المسؤولين عن البرامج المعدة للطالبات في الجامعات الأهلية رفع مستوى التكيف الجامعي من خلال الاهتمام بالتعرف على المستوى الاقتصادي والاجتماعي لهمن.

إجراءات البحث

تمت معالجة البحث من خلال المحاور الآتية :

- **المحور الأول: الإطار المفاهيمي لتكافؤ الفرص التعليمية.**
- **المحور الثانى: تأثير بعض العوامل الاجتماعية والاقتصادية على تكافؤ فرص التحاق الطلاب بالجامعات الحكومية والخاصة.**

المحور الأول: الإطار المفهومى لتكافؤ الفرص التعليمية

أ- **مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية**

تعددت تعريفاته وتنوعت حسب تحليل الدارسين توفير :بأنه ٢٠٠٤، ٦٢٢) (الحبيب له، فيعرفه وإيجاد تنويعها ضرورة مع فرد التعليمية لكل الفرص المؤسسة داخل الداعمة والأسباب الملائمة الأجواء هذه من الاستفادة من فرد كل تمكن والتي التعليمية، ومواهبه قدراته، واستعداداته تنمية في المتكافئة الفرص

مهما كانت خلفيته إليه، تصل أن يمكن حد أقصى إلى بهذه يرتبط وما الاقتصادية، الاجتماعية وأوضاعه وأكاديمية نفسية عوامل من الأوضاع وتلك الخلفية.

ويمكن تعريف مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية بأنه: العدل في توزيع الحقوق بين المتعلمين، بحيث يتاح المجال لجميع الراغبين في التعلم دون تمييز لاعتبارات شخصية غير إنسانية .(مدن، ٢٠٠٦، ٣١٣)

في ضوء ما سبق عرضه ينظر البحث الحالى لتكافؤ الفرص التعليمية على أنه: العدالة فى إتاحة الفرص التعليمية للطلاب والطالبات للالتحاق بالتعليم الجامعى، وأن يكون الالتحاق بالكليات المختلفة والأقسام والتخصصات العلمية وفقاً للقدرة في التحصيل الدراسي بصرف النظر عن الانتماءات الطبقية أو البيئية الجغرافية أو الدينية أو الانتماء لجنس معين ، بحيث تتاح لهم فرص الالتحاق وفق قدراتهم واستعداتهم التعليمية وميولهم، وأن يحصل جميع طلاب وطالبات التعليم الجامعي على قدر متكافئ من الخدمات التعليمية أثناء فترة دراستهم ، وأن تتاح لهم فرصة متكافئة في التحصيل والإعداد العلمي والحصول على المؤهل الذي يتيح لهم فرصة متكافئة في الحصول على وظيفة في سوق العمل.

ب- مبادئ تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية

وتشمل هذه المادة من الدستور على الإطار العام للمبادئ المحققة لمفهوم تكافؤ الفرص التعليمية، كما أجمع عليها علماء اجتماع التربية ممثلة فى: :(زكرى وآخرون، ٢٠٠٥، ١٠١-١٠٢)

- **التعليم حق تكفله الدولة**

نصت المادة الرابعة من الدستور على أن "الأساس الاقتصادى لجمهورية مصر العربية هو النظام الاشتراكى الديمقراطى القائم على الكفاية والعدالة بما يحول دون الاستغلال،ويؤدى إلى تقليل الفوارق بين الدخول،ويحمى الكسب المشروع،ويكفل عدالة توزيع الأعباء والتكاليف العامة "كما نصت المادة السابقة "أن المجتمع يقوم على التضامن الاجتماعى" وأن التعليم كما نصت المادة الثامنة منه "حق تكفله الدولة" وان المواطنين وفقا لنص المادة ٤٠ من نفس الدستور "المواطنون لدى القانون سواء وهم متساوون فى الحقوق والواجبات العامة لا تميز بينهم فى ذلك بسبب الجنس أو الأصل او اللغة أو الدين أو العقيدة".

أى أن مباشرة حق التعليم يكون وفقا للقدرات الذهنية بجميع مستوياتها،فهى المعيار الوحيد لمدى ملاءمة نوع ومرحلة التعليم لمن يتلقاه، وليس لأى معيار آخر كالقدرة الاجتماعية او المادية أو الدينية او العرقية وأنه لا استثناء فى هذا المعيار، وأن المجتمع بوصفه المستفيد من التعليم عليه واجب تمكين الفرد من مباشرة حق التعليم

- **إشراف الدولة على التعليم كله**

لقد جاءت كفالة الدستور لحق التعليم يكون انطلاقا من حقيقة أن التعليم يعد من أهم وظائف الدولة وأكثرها خطرا،فهو أداتها الرئيسية فى تنمية النشئ، فضلا عن كون المجتمع متضامنا مما نص الدستور يتحمل نفقات تعليم أفراده، ويكفل عدالة توزيع الفرص التعليمية عليهم طبقا لقدراتهم الذهنية وميولهم العلمية والجهد المبذول فى تحصيله، لذا فالتعليم ملك للمجتمع ككل، ومن واجب الدولة أن تحافظ على النسيج الاجتماعى الذى يحدثه التعليم ويجب أن يكون إشرافها بهدف التأكد من تقديم الخدمة التعليمية بالمستوى الجيد لجميع أفراد المجتمع دون تفرقة، وتذليل الصعاب التىتعترض عملية التعليم سواء أكانت مادية أو معنوية، لذا نصت المادة ١٨ من الدستور على "إشراف الدولة على التعليم كله".

- **مجانية التعليم فى مؤسسات الدولة التعليمية فى مراحله المختلفة**

التعليم هو أساس عملية التنمية والإنتاج والمجتمع هو المستفيد الأول من عملية التنمية والاستمرار بها، خاصة هؤلاء الذين طال حرمانهم من هذا الحق نظيرا لظروفهم الاقتصادية والاجتماعية، لذا نصت المادة ١٩ من دستور ١٩٢٣ "أن التعليم الأولى إلزامى لجميع الاطفال المصريين ذكورا وإناثا اغنياء وفقراء أبناء الريف والحضر، وأن يقدم لهم مجانا، وقد أكد على هذا المبدأ ووسع من دائرته الدساتير التالية، إذ جعله دستور البلاد سنو ١٩٥٦ إجباريا ومجانيا، أما المادة عشرين من الدستور الدائم سنة ١٩٧١ فلم نكتف بإلزامية ومجانية التعليم فى مرحلته الأولى فقط، بل وسعت من دائرته إذ نصت على ان "التعليم فى مؤسسات الدولة التعليمية مجانى فى مراحله المختلفه" وقد لاقت مجانية التعليمواتاحته لجميع المصريين قبولا وترحيبا شعبيا عبر عنه طه حسين فى مستقبل الثقافة فى مصر "إننا نبغض تضييق التعليم العام أشد البغض وننكره أشد الإنكار ونلح فى أن تفتح أبواب المدارس العامة على مصاريعها للمصريين جميعا، لأن التعليم ليس ترفا وإنما هو حاجة من حاجات الحياة وضرورة من ضروراتها، فليس حاجة الشعب إلى التعلم الصالح بأقل من حاجته إلى الدفاع الوطنى المتين".

ج- **مستويات تكافؤ الفرص فى التعليم الجامعي**

لكي يحصل الفرد على فرصة تعليمية متكافئة مع أقرانه، فإنه ينبغي أن يمر بمجموعة من المستويات والمراحل الضرورية والمترابطة لتكافؤ الفرص ، ويوجد شبه اتفاق بين العلماء على تقسيم تكافؤ الفرص التعليمية لتلك المستويات، وتعتمد تلك المستويات على بعضها البعض، بمعنى أنه من الصعب أن يحصل الفرد على فرصة متكافئة في أحد المستويات العليا دون حصوله على الفرصة في المستويات الأولى.(الشخيبي، ٢٠٠٩ ٢٤٥)

واتفقت العديد من الدراسات على تقسيم تلك المستويات إلى أربعة مستويات، وهي: المساواة فى القبول والالتحاق، المساواة في مستوى الخدمة التعليمية، التكافؤ في الظروف الاجتماعية بين الأفراد في المجتمع، والمساواة في النتائج.(جابل، ٢٠٠٨، ٧٨)

وفي دراسة (Noel, 2009, 142) عن تكافؤ الفرص في أمريكا اللاتينية ، تم تصميم نموذج ، هو نموذج رايمرز لتكافؤ الفرص التعليمية لقياس مدى تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية في أمريكا اللاتينية، ويتضمن هذا النموذج خمس مستويات لتكافؤ الفرص التعليمية هى: مستوى الالتحاق ويتطلب عدد كاف من الجامعات وقاعات الدراسة المناسبة للطلاب، ومستوى الجودة.

وهناك من قسم تلك المستويات إلى: مستوى المساواة فى القبول والالتحاق، ومستوى المساواة في المعاملة، ومستوى المساواة في المخرجات أو التخرجن ومستوى المساواة في النتائج،

المحور الثانى: تأثير بعض العوامل الاجتماعية والاقتصادية على تكافؤ فرص التحاق الطلاب بالجامعات الحكومية والخاصة

يهدف هذا المحور إلى الوقوف على **تأثير بعض العوامل الاجتماعية والاقتصادية على تكافؤ فرص التحاق الطلاب بالجامعات الحكومية والخاصة** ، ولتحقيق ذلك قامت الباحثة بالآتي:

١- إعداد أداة البحث: والتي تمثلت في استبانة، ولقد مرت عملية بناء هذه الاستبانة بالخطوات الآتية:

- الاطلاع على الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث، وذلك بهدف صياغة محاور الاستبانة.

- تكونت الاستبانة من محور واحد حول **تأثير بعض العوامل الاجتماعية والاقتصادية على تكافؤ فرص التحاق الطلاب بالجامعات الحكومية والخاصة** ، وكانت الإجابة على عبارات المحور فى صورة متدرجة وفق مقياس ليكرت الثلاثى (تتحقق بدرجة كبيرة – تتحقق بدرجة متوسطة – تتحقق بدرجة صغيرة).
- تم عرض الاستبانة على السادة المحكمين من الخبراء والمتخصصين؛ وذلك للتحقق من مدى ملاءمة الاستبانة للغرض الذي وضعت من أجله؛ ومدى وضوح عبارات الاستبانة وسلامة صياغتها، ومدى كفاية العبارات والإضافة إليها أو الحذف منها، وتمت مراعاة ملاحظات ومقترحات السادة المحكمين.
- تم وضع الأداة في صورتها النهائية مكونة من محور واحد هو:**تأثير بعض العوامل الاجتماعية والاقتصادية على تكافؤ فرص التحاق الطلاب بالجامعات الحكومية والخاصة**

وللتأكد من مدى صلاحية هذه الاستبانة للتطبيق ، تم حساب صدق الاتساق الداخلى بحساب معامل ارتباط بيرسون بين درجة كل عبارة من عبارات المحور وجاءت جميع قيم معاملات الارتباط عالية ، حيث تراوحت (0.91** -0.59**)، وللتأكد من ثبات الأداة ، تم حساب معاملات الفا كرونباخ ، حيث كانت قيمته (0.92**) وهى قيمة عالية

٢- **عينة الدراسة**

تم تطبيق الاستبانة على عينة ممثلة من أعضاء هيئة التدريس وطلاب الفرق النهائية بكل كلية بجامعتى المنصورة والدلتا قوامها (٧٠١)

المعالجة الإحصائية

تمت المعالجة الإحصائية باستخدام برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social (SPSS)v.17 Sciences في حساب التكرارات المقابلة لكل عبارة موزعة على تكرارات الاستجابات (كبيرة – متوسطة – صغيرة) والنسب المئوية لهذه التكرارات وقيمة كا^{2} ومستوى دلالتها والأوزان النسبية والترتيب.

حساب الوزن النسبي لعبارات الاستبانة:

أعطيت موازين رقمية لمستوى الاستجابة كما يلي :

كبيرة	متوسطة	صغيرة
٣	٢	١

وتم حساب الوزن النسبي، أي درجة الموافقة على كل عبارة من المعادلة التالية:

- **التقدير الرقمي**= ك١ × ٣ + ك٢ × ٢ + ك٣ × ١
- **حساب الوزن النسبي** = $\frac{\text{التقدير الرقمي} \times ١٠٠}{\text{ك}}$

ك١، ك٢، ك٣ : تكرارات الاستجابات (عالية – متوسطة – منخفضة) على الترتيب.

ك: مجموع التكرارات لهذه الاستجابات (حجم العينة).

- تم حساب قيمة كا^{2} لحسن المطابقة لكل مفردة، وذلك للكشف عن الفروق في اختيارات أفراد العينة لبدائل الاستجابة الثلاثة (عالية – متوسطة – منخفضة) وذلك بتطبيق المعادلة الآتية:

$$\text{كا}^{2} = \text{مجـ} \frac{(\text{ت} - \text{ت م})^{2}}{\text{ت م}}$$

حيث إن ت = التكرار الملاحظ، ت م = التكرار المتوقع.

٣- **تحليل النتائج**

لمعرفة وجهة نظر أفراد العينة والبالغ عددها (٧٠١) حول تأثير بعض العوامل الاجتماعية والاقتصادية على تكافؤ فرص التحاق الطلاب بالتعليم الجامعي الحكومى والخاص ، كانت استجاباتهم كما هى مبينة بالجدول (١)

جدول(١)

استجابات عينة الدراسة ككل حول تأثير بعض العوامل الاجتماعية والاقتصادية على تكافؤ فرص التحاق الطلاب بالتعليم الجامعي الحكومى والخاص وقيمة (كا^2) ومستوى دلالتها والأهمية النسبية

العبارات	درجة التحقق						كا٢	مستوى الدلالة	الأهمية النسبية	الترتيب
	كبيرة		متوسطة		صغيرة					
	ك	%	ك	%	ك	%				
١. توفر نوعية متميزة من التعليم لا يحصل عليها غير القادرين ماديا.	356	50.8	186	26.5	159	22.7	97.6	0.01	68	5
٢. التمييز في مستويات التأهيل التي يحصل عليها الخريجون وما تتيحه لهم من فرص الالتحاق بسوق العمل، حيث تتاح الفرص لخريجى الجامعات الخاصة للالتحاق بسوق العمل، مقارنة بأقرانهم من خريجي الجامعات الحكومية في نفس التخصص.	350	49.9	163	23.3	188	26.8	88.2	0.01	65.5	14
٣. تنامي الدعوة إلى تخفيض عدد الملتحقين بالجامعات الحكومية، تلك الدعوة التي تتنافى مع اعتبارات العدالة، كما تتنافى مع اعتبارات الكفاءة.	356	50.8	164	23.4	181	25.8	96.6	0.01	65.9	11
٤. أصبح التعليم الجامعي أشبه بسلعة داخل سوق يحكمه قانون العرض والطلب ولا يقدر عليه إلا فئة قليلة مع تنامي التعليم الخاص.	351	50.1	164	23.4	186	26.5	89.4	0.01	65.6	13
٥. تعميق الفوارق الطبقية والحراك الاجتماعى بين الطلاب.	321	45.8	178	25.4	202	28.8	50.1	0.01	65.5	14مكرر

العبارات	درجة التحقق						كا٢	مستوى الدلالة	الأهمية النسبية	الترتيب
	كبيرة		متوسطة		صغيرة					
	ك	%	ك	%	ك	%				
٦. تدهور قيم المساواة والعدالة الاجتماعية.	319	45.5	181	25.8	201	28.7	47.6	0.01	65.7	12
٧. الصراع القيمي والاجتماعي بين طلاب الجامعة.	298	42.5	206	29.4	197	28.1	26.7	0.01	67.1	8
٨. أصبحت السياسات التعليمية الراهنة متحيزة للطبقات المهيمنة، وتقدم مصالح الفئات الحاكمة بوصفها المصالح العامة لكل أفراد المجتمع.	299	42.7	208	29.7	194	27.7	27.8	0.01	67.3	7
٩. الازدواجية في مستويات الخريجين تبعا للتوزيع الجغرافي.	309	44.1	185	26.4	207	29.5	37.4	0.01	65.6	13 مكرر
١٠. اختفاء الجدارة كأساس للالتحاق بالتعليم الجامعي، وفتح المجال أمام الطلاب ذوى قدرات التحصيل العلمي الضعيفة للالتحاق بالكليات التى تلقى تنافساً شديداً طالما تمتع هؤلاء الطلاب بالقدرات المالية التى تؤهلهم لتحمل المصروفات العالية لهذه الجامعات.	302	43.1	194	27.7	205	29.2	30.2	0.01	66.1	10
١١. فتور الدافعية نحو التعليم الجامعى لدى قطاعات المجتمع.	306	43.7	193	27.5	202	28.8	32.6	0.01	66.2	9
١٢. تعميق التخلف والفئوية والتمايز الذى يفقد التعليم غايته الأساسية وهى إيجاد المجتمع المتعلم المتماسك ثقافيا.	326	46.5	199	28.4	176	25.1	55.8	0.01	67.8	6
١٣. غلبة النظرة الربحية والاتجاه السلعي، وتزايد الأبعاد التجارية والسوقية في قطاع التعليم الجامعي.	304	43.4	222	31.7	175	25.0	36.4	0.01	68.9	2

العبارات	درجة التحقق						كا٢	مستوى الدلالة	الأهمية النسبية	الترتيب
	كبيرة		متوسطة		صغيرة					
	ك	%	ك	%	ك	%				
١٤. أصبحت أهمية التعليم الجامعي تنصب بشكل أكبر على كونه استثمارًا يحقق عائدًا ماديًا كغيره من أشكال الاستثمار في السلع والخدمات.	322	45.9	205	29.2	174	24.8	52.14	0.01	68.1	4
١٥. زيادة نسبة الهدر التعليمي الناتج عن الرسوب والتسرب من الجامعات الحكومية، حيث إن التسرب يكثر بين الفئات الأكثر تعرضا للتمييز التربوي كالفقراء والإناث وسكان القرى.	300	42.8	228	32.5	173	24.7	34.7	0.01	69.3	1
١٦. تهديد أمن المجتمع واستقراره لأن مصادرة حقوق الأغلبية " وتهميش" دورها من شأنهما أن يساعدا في إيجاد إحباط خطير وإحداث هزة في الاستقرار الاجتماعي ، ثم ينعكس الإحباط وضعف الاستقرار على مسيرة التنمية.	314	44.8	212	30.2	175	25.0	44.3	0.01	68.4	3

يتضح من نتائج جدول (١٦) ما يأتى:

جاءت استجابات عينة الدراسة حول **تأثير بعض العوامل الاجتماعية والاقتصادية على تكافؤ فرص التحاق الطلاب بالتعليم الجامعي الحكومى والخاص** بأن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية فى جميع العبارات لصالح البديل (**تتحقق بدرجة كبيرة**) حيث جاءت جميع قيم ($كا^2$) دالة عند مستوى دلالة (٠,٠١).

أما من حيث ترتيب هذه العبارات بالنسبة للأهمية النسبية لها فيلاحظ ما يأتى :

- جاءت العبارة (١٥) وهى (**زيادة نسبة الهدر التعليمي الناتج عن الرسوب والتسرب من الجامعات الحكومية، حيث إن التسرب يكثر بين الفئات الأكثر تعرضا للتمييز التربوي كالفقراء والإناث وسكان القرى.**) فى المرتبة الأولى فى استجابات عينة الدراسة حول **تأثير بعض العوامل الاجتماعية والاقتصادية على تكافؤ فرص التحاق الطلاب بالتعليم الجامعي الحكومى والخاص ،** حيث بلغت الأهمية النسبية لها (٦٩,٣%).

- جاءت العبارة (١٣) وهى (**غلبة النظرة الربحية والاتجاه السلعي، وتزايد الأبعاد التجارية والسوقية في قطاع التعليم الجامعي.**) فى المرتبة الثانية فى استجابات عينة الدراسة حول **انعكاسات بعض العوامل الاجتماعية والاقتصادية على تكافؤ فرص التحاق الطلاب بالتعليم الجامعي الحكومى والخاص** ، حيث بلغت الأهمية النسبية لها (٦٨,٩%).
- جاءت العبارتان (١٦) وهى (**تهديد أمن المجتمع واستقراره لأن مصادرة حقوق الأغلبية " وتهميش" دورها من شأنهما أن يساعدا في إيجاد إحباط خطير وإحداث هزة في الاستقرار الاجتماعي ، ثم ينعكس الإحباط وضعف الاستقرار على مسيرة التنمية.**) فى المرتبة الثالثة فى استجابات عينة الدراسة حول **تأثير بعض العوامل الاجتماعية والاقتصادية على تكافؤ فرص التحاق الطلاب بالتعليم الجامعي الحكومى والخاص** ، حيث بلغت الأهمية النسبية لها (٦٨,٤%).
- جاءت العبارة (٦) وهى (**تدهور قيم المساواة والعدالة الاجتماعية** فى المرتبة الثانية عشر فى استجابات عينة الدراسة حول **تأثير بعض العوامل الاجتماعية والاقتصادية على تكافؤ فرص التحاق الطلاب بالتعليم الجامعي الحكومى والخاص** ، حيث بلغت الأهمية النسبية لها (٦٥,٧%).
- جاءت العبارتان(٤) وهى (**أصبح التعليم الجامعي أشبه بسلعة داخل سوق يحكمه قانون العرض والطلب ولا يقدر عليه إلا فئة قليلة مع تنامي التعليم الخاص.**) و(٩) وهى (**الازدواجية في مستويات الخريجين تبعا للتوزيع الجغرافي**) فى المرتبة الثالثة عشر (قبل الأخيرة) فى استجابات عينة الدراسة حول **تأثير بعض العوامل الاجتماعية والاقتصادية على تكافؤ فرص التحاق الطلاب بالتعليم الجامعي الحكومى والخاص** ، حيث بلغت الأهمية النسبية لها (٦٥,٦%).
- جاءت العبارتان(٢) وهى (**التمييز في مستويات التأهيل التي يحصل عليها الخريجون وما تتيحه لهم من فرص الالتحاق بسوق العمل، حيث تتاح الفرص لخريجى الجامعات الخاصة للالتحاق بسوق العمل، مقارنة بأقرانهم من خريجي الجامعات الحكومية في نفس التخصص**) و(٥) وهى (**تعميق الفوارق الطبقية والحراك الاجتماعى بين الطلاب**) فى المرتبة الرابعة عشر (الأخيرة) فى استجابات عينة الدراسة حول **انعكاسات بعض العوامل الاجتماعية والاقتصادية على تكافؤ فرص التحاق الطلاب بالتعليم الجامعي الحكومى والخاص** ، حيث بلغت الأهمية النسبية لها (٦٥,٥%).

توصيات البحث

في ضوء ما أسفر عنه البحث من نتائج يوصى بما يلي:

١. تدبير المعونات المادية وو سائل الرعاية الاجتماعية المختلفة للطلبة الذين تعجزهم أحوالهم المادية المادية عن مواصلة التعليم الجامعي رغم مجانيته ، وخاصة المتفوقين منهم.
٢. رفع مستوى الخدمات التعليمية بالجامعات الحكومية من مبانى وتجهيزات وخدمات مكتبية وبحثية.
٣. الأخذ بالنظم الجامعية الأخرى مثل الجامعة المفتوحة وجامعات الهواء وذلك حتى تتاح الفرص لمن تحول ظروفهم التقيد بقوانين التعليم النظامية.

٤. إنشاء كليات في جامعات الصعيد تناظر الكليات المنفردة بها جامعات أخرى.

٥. عدم الاقتصار على نتيجة الطالب في امتحان الشهادة الثانوية العامة كمعيار وحيد للقبول بالجامعات، وضرورة الأخذ في الاعتبار تطبيق اختبارات ومقاييس تكشف عن قدراتهم واستعداداتهم وميولهم.

٦. الاهتمام بأنظمة التوجيه والإرشاد داخل الجامعات حتى يمكن الكشف عن الخصائص العقلية والنفسية والجسمية للطلاب وتوجيههم نحو التخصصات والشعب التي تناسب هذه الخصائص.

٧. التوسع في إنشاء التخصصات والشعب بالكليات لمقابلة الاحتياجات التعليمية للطلاب وزيادة عدد الفرص أمامهم.

٨. العدالة في توزيع الجامعات وكلياتها بين المحافظات، بحيث تحظى كل محافظة او إقليم بالعدد الذي يتناسب مع امتدادها الجغرافي وكثافتها السكانية.

٩. العمل على زيادة أعضاء هيئة التدريس بكليات الجامعات الحكومية.

١٠. الاهتمام بالطلاب المتفوقين وتقديم التسهيلات المادية التي تساعدهم في مواصلة دراستهم الجامعية.

١١. تطبيق سياسات الأجور الموحدة في كافة قطاعات الدولة بما يحقق العدالة بين جميع العاملين في القطاعات المختلفة؛ وبالتالي تزول فكرة كليات القمة وغيرها.

١٢. منح الطلاب الإعانات والمنح والقروض كنوع من أنواع الاستثمار التعليمي، على أن تحصل منهم مستقبلاً بفائدة محدودة جداً عندما يلتحقون بأعمال مربحة في المجتمع بفضل التعليم الذي حصلوا عليه.

١٣. الانفتاح المحسوب والمقنن على التجارب العالمية في مجال التعليم الجامعي وتطبيق الجوانب الإيجابية بتلك التجارب محلياً مع الحفاظ على خصوصية المجتمع ومدى مناسبة هذه التوجهات لقيمنا وعاداتنا وثقافتنا.

١٤. التخطيط لتطوير البرامج الدراسية، والمقررات الدراسية بما يضمن امتلاك خريجى الجامعات الحكومية للمهارات، والكفايات التي يتطلبها سوق العمل.

١٥. التأكيد على الجانب الإنسانى في تطبيق مبدأ التكافؤ في المؤسسات التعليمية لأهميته في الحفاظ على هوية المجتمع.

١٦. العمل على عدالة توزيع الفرص التعليمية بين المناطق المختلفة، بغض النظر عن الطبقة والنوع

١٧. تقديم المعونات المالية والمنح للطلاب الفقراء للتغلب على أثر الخلفية الثقافية والاجتماعية للأسرة على اختيارات الطالب عند الالتحاق بالجامعة.

المراجـــع

أبو ليل، سهى عبد الله (٢٠١٤) الذكاء الروحي وعلاقته بأنماط المعاملة الوالدية والمستوى الاقتصادي والاجتماعي لدى طلبة المرحلة الثانوية في منطقة الناصرة، رسالة ماجستير ، جامعة عمان العربية، كلية العلوم التربوية والنفسة بالأردن.

الحبيب، عبدالرحمن بن محمد (٢٠٠٤) دور كليات المجتمع في تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية، **مجلة جامعة الملك سعود**، مج١٧.

الحسن، احسان محمد(٢٠٠٢) التعليم العالي ومبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بين الطلبة في الوطن العربي، **جامعة بغداد**، كلية الآداب، ع(٥٨).

الخولى، إيمان عبد الحافظ (٢٠١٥) الطلب الاجتماعي على انماط التعليم الأساسي وانعكاساته على تكافؤ الفرص التعليمية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة المنصورة.

الرفوع، محمد، القرارعة، أحمد (٢٠٠٤) التكيف وعلاقته بالتحصيل الدراسي، دراسة ميدانية لدى طالبات تربية الطفل بكلية الطفيلة الجامعية التطبيقية في الأردن، **مجلة جامعة دمشق**، ع٢٠، ج٢.

زكري، لورانس بسطا وآخرون(٢٠٠٥) **مدارس اللغات التجريبية الرسمية في مصر "دراسة تقويمية"**، القاهرة ، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية.

الشخيبي، على السيد(٢٠٠٩)**علم اجتماع التربية المعاصر: تطوره- منهجيته- تكافؤ الفرص التعليمية**، القاهرة، دار الفكر العربى.

الشمري، مها بنت مطلق بن صنيدح (٢٠١٩) العلاقة بين المستوى الاقتصادي والاجتماعي والتكيف الجامعي للطالبات في الجامعات الأهلية بمدينة الرياض، **مجلة القراءة والمعرفة**، ع٢١٠، كلية التربية، جامعة عين شمس، الجمعية المصرية للقراءة والمعرفة.

العجمى، محمد حسنين (٢٠٠٧) **التعليم الموازي لضمان تكافؤ الفرص التعليمية**، الاسكندرية ، دار الجامعة الجديدة.

مدن، يوسف(٢٠٠٦) **التعلم والتعليم في النظرية التربوية الإسلامية**، بيروت، دار الهادي للطباعة والنشر.

López, M. R. (2009). Equality of opportunities in Spanish higher education. **Higher Education**, 58(3), 285-306.

Noel, B. (2009) Eduction Reform in Latin America : Equal Educational opportunity? , **Gist Education and Learning Journal** , Vol. 3.

Otero, M. S., & Whitworth, A. (2006). Equality in higher education in Spain and the UK Mismatch between rhetoric and policy?. **higher education Quarterly**, 60(2), 167-186.